مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: سلاسل القيمة العالمية والسياسات الصناعية: محاور تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في سورية
اسم الكاتب: د. أحمد صالح، د. زياد أيوب عربش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/780
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 19:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

سلاسل القيمة العالمية والسياسات الصناعية: محاور تعظيم القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية في سورية

د. أحمد صالح [*] **د. زياد أيوب عربش** [**]

الملخص

هدف هذا البحث إلى فهم التغير في طبيعة الإنتاج والتبادل التجاري على الصعيد العالمي وآلية نشوء سلاسل القيمة العالمية وتشكلّها، فضلاً عن إبراز أهميتها في رسم استراتيجيات النمو والتنمية، وخاصة في الدول النامية ومنها سورية. كما أبرز دور السياسات الصناعية وتدخل الدولة في تحديد طبيعة الانخراط في هذه السلاسل ومتطلبات تحقيقه كتحسين مناخ الاستثمار والسياسات التجارية ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة. واعتمد البحث على منهج التحليل المقارن والتحليل الوصفي في سبيل الوصول إلى فهم أعمق لاقتصاديات سلاسل القيمة ودورها التنموي. فانطلاقاً من تشخيص الوضع الراهن لقطاع الصناعة التحويلية في سورية ومقومات تعزيز تنافسية القطاع كلّه، أظهر البحث أهمية التدخل الفعال من قبل الحكومة، في محاور فعلية محددة من فروع النشاط الصناعي، والإفادة من الميزات النسبية التي تتمتع بها سورية والفرص الكامنة التي ستتبلور مع توسع عملية إعادة الإعمار، وذلك ضمن سياق تطبيق مدخل سلاسل القيمة العالمية ومراحلها، وإنشاء العناقيد الصناعية التي تربط المنتجين في مختلف المراحل وتلتزم باتباع المعايير الدولية لتعظيم القيمة المضافة، وزيادة

[*] مدرس في كلية الاقتصاد– جامعة دمشق

[**] مدرس في كلية الاقتصاد– جامعة دمشق

التصدير وتخفيض الضغط على استيراد السلع الوسيطة والجاهزة وتعزيز إسهام الصناعة التحويلية في تحقيق النمو المستدام.

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، السياسات الصناعية، العناقيد والتجمعات الصناعية، النمو ذاتي الدفع، التبادل التجاري.

Global value chains and industrial policies: Axes of maximizing added value in the manufacturing sector in Syria

Dr. Ahmad Saleh* **Dr. Ziad Ayoub-Arbache****

Abstract

This research aims to understand the change in the nature of production and trade exchange at the global level and the mechanism of the emergence and formation of global value chains, in addition to highlighting their importance in designing growth and development strategies, especially in developing countries, including Syria. It also highlights the role of industrial policies and the state's intervention in determining the nature of engagement in these chains and the requirements for achieving it, such as improving the investment climate, trade policies, and the role of small and medium enterprises. The research relies on the method of comparative analysis and descriptive analysis in order to reach a deeper understanding of the economics of value chains and their developmental role. Based on the diagnosis of the current situation of the manufacturing sector in Syria and the components of enhancing the competitiveness of the sector as a whole, the research shows the importance of effective intervention by the government, in specific actual axes of the branches of industrial activity, and taking advantage of the comparative advantages that Syria enjoys and the potential opportunities that will crystallize with the expansion of the

* Damascus University, Faculty of Economics.
** Damascus University, Faculty of Economics.

process of re Reconstruction, in the context of applying the approach to global value chains and their stages, and establishing industrial clusters that link producers in various stages and are committed to following international standards to maximize value added, increase exports, reduce pressure on importing intermediate and ready-made goods, and enhance the contribution of the manufacturing industry to achieving sustainable growth.

Key words: global value chains, industrial policies, industrial clusters and bunchs , self-propelled growth, trade exchange.

المقدمة: ماهية سلاسل القيمة العالمية وأهميتها

يشير مصطلح سلاسل القيمة (Value Chain) إلى سلسلة مراحل إنتاج سلعة أو خدمة تُباع في الأسواق بحيث يتم إضافة قيمة في كل مرحلة[1]. وتؤدي سلاسل القيمة العالمية دوراً مهماً في أنماط التجارة العالمية لجهة تكاليف التبادل التجاري ومنافعه كونها تحدد التموضع الأمثل للمراحل التتابعية في عملية الإنتاج (للأعلى أو للأسفل)؛ أي من أين تأتي السلع وإلى أين تذهب؟ فوفق "بورتر"(Porter)[2]، فإنّ سلسلة القيمة هي جملة أنشطة مترابطة ذات اعتماد متبادل، التي يمكن تقسيمها إلى أنشطة أولية (Primaryactivities)، وأخرى داعمة (Support activities)، إذْ تشير الأولى إلى الإمداد الداخلي والتصنيع والعمليات والتسويق وخدمات المنتج، في حين تعدُّ الثانية كنظام مجموعة أنظمة فرعية لتوريد المواد الأولية والصيانة وقطع الغيار والبنية التحتية للشركة وتطوير التكنولوجيا وإدارة الموارد البشرية. ومن ثَمَّ، فالشركات الرائدة هي التي تنشيء ميزة التكلفه من خلال إعادة تشكيل سلسلة القيمة (Creating a cost advantage based on the value chain) وتحسين أدائها وزيادة أرباحها بالتركيز على أنشطة معينة لهذه السلسلة، وبتعهيد الأنشطة الأقل ملاءمة لها إلى شركات أو دول أخرى. فعلى سبيل المثال، تتضمن الصناعات التحويلية مئات الأنشطة وآلافها التي تحوّل فيها المدخلات إلى مخرجات. فسلاسل القيمة العالمية تُبرز أهمية التخصص وفقاً للميزات النسبية، وكيفية تحويلها إلى ميزات تنافسية، بتحديد أمثلية مسار الإنتاج وتباين عوائد عوامل الإنتاج عبر البلدان، فضلاً عن تمايز الموقع الجغرافي لها.

اقتصر بدايةً تحليل سلاسل القيمة العالمية على التنافسية في الصناعات التحويلية، ولكنه يشمل الآن العديد من الصناعات، وأصبح السمة البارزة للإنتاج والاستثمار

[1] Antràs,P and Gortari,A. (2017), On the Geography of Global Value Chains, NBER Working Paper No. 23456.

[2] Porter, M.(1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, New York: Free Press.

العالميين، نظراً الى أهمية الافادة من عوائد التبادل التجاري، كما يبيّنه تقرير لمنظمة التجارة الدولية[3]، إذْ يسمح التحليل المتقدم لسلاسل القيمة بتحقيق المزيد من فرص النمو والتشغيل وخاصة في البلدان النامية، فضلاً عن تسهيل النفاذ إلى الأسواق العالمية عبر تخفيض تكاليف الإنتاج والتوزيع وإتاحة الافادة من التقدم التقني في الدول المتقدمة ،ومن أثر الفيض المعرفي. كما أصبح يعدُّ دليلاً لإدماج الشركات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج العالمي، كونه يشكل إطاراً للتحديث والتطوير والتنمية بإدماج منهجية سلاسل القيمة العالمية في رسم السياسات الاقتصادية وتحديد الفاعلين الاقتصاديين ودورهم في بناء القدرات لمواجهة متطلبات الاندماج ،وفهم ديناميكية التحول للصناعات على المستوى العالمي، وتحديد مواطن التنافسية[4]، بحيث تعتمد التوجهات السياساتية على طبيعة الصناعات، وأنماط التدخل الحكومي كالبيئة المؤسساتية، وجذب الاستثمارات وتطوير الرأسمال البشري ،وتحديث البنى التحتية[5]، كون سلاسل القيمة العالمية (Global Value Chains: GVCs) تبيّن تطور أنماط التجارة العالمية والإنتاج والتشغيل والتكنولوجيا التي تعيد تشكيل التنمية والسياسات الصناعية والتنافسية والاستدامة وصياغتها.

فخلال العقدين الأخيرين ازداد حجم تجارة السلع الوسيطة (Intermediate Goods) عبر الحدود وازداد حجم وقيمة السلع المستوردة (بشكل خاص المكونات وقطع الغيار) وإعادة تصديرها، إذْ تشير الإحصاءات العالمية إلى تفوق قيمة الصادرات العالمية من السلع الوسيطة عن تلك النهائية والرأسمالية أول مرة (51% من السلع التجارية غير

[3] WTO. (2012), World Trade Report 2012 Trade and public policies: A closer look at non-tariff measures in the 21st century. World Trade Organization, Geneva.

[4] Bamber, Penny and Karina Fernandez-Stark. 2013. Global Value Chains, Economic Upgrading and Gender: The Horticulture Industry. World Bank. Washington, D.C.

[5] Frederick W. Mayer & Nicola Phillips (2017). Outsourcing governance: states and the politics of a global value chain world, New Political Economy, 22:2, 134-152.

النفطية)[6]. كما تضاعفت تجارة السلع الوسيطة ست مرات في آسية خلال السنوات 1995-2013 مقابل أربع مرات في بقية أنحاء العالم، مقابل أربع مرات وثلاث مرات على التوالي فيما يتعلق بالسلع النهائية. فقواعد البيانات الحديثة الصادرة عن مجموعة من المنظمات الدولية يتيح فهم سلاسل القيمة العالمية لمجموعة من البلدان (بيانات WIDO[7]، وتشمل 43 دولة عبر 15 قطاع انتاج رئيساً)، إذْ أضحت الاقتصادات الديناميكية لاعباً مهماً في سلاسل القيمة العالمية، وأصبحت خلال العقد الأول من القرن الحالي مصدراً رئيساً للسلع التحويلية الوسيطة والنهائية كالصين والمكسيك، والسلع الأولية كالبرازيل وروسيا. كما أسهمت في نشوء أنماط جديدة من العلاقات الاقتصادية الدولية المتمثلة في جنوب–جنوب، وأصبح جلياً دور الصين ومجموعة البريكس في صياغة النظام العالمي الجديد[8].

إنّ فهم طبيعة الأسباب الكامنة خلف بُنى الإنتاج العالمية الجديدة وشبكات الربط بين وضمن الشركات (وأهمية التشبيك بين الجامعات ومراكز التدريب المهني والشركات، Networking)، وتنظيم الإنتاج المجزأ تجزيئاً عمودياً عبر البلدان (Vertically Fragmented) أصبح سمة أساسية. إذْ يرى (Baldwin & Venables, 2010) أنّ مراحل تشكيل القيم إمّا تشكيلاً عنكبوتياً متتابعاً أو بتجميع المكونات من مصادر مختلفة ومن ثمّ هي إمّا إقليمية أو عالمية[9]. ومن هنا، تبرز أهمية دور الدولة في بناء القدرات

[6] APEC Policy Support Unit, 2016. Promoting SMEs' Integration into Global Value Chains in Major Industries - Comprehensive Policy Report, APEC. Lima, Peru.

[7] اعتماداً على قاعدة بيانات "الويدو" (World Input-Output Database: WIDO) التي جهدت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) بتقديمها لتشمل 57 دولة تمثل 86% من الناتج العالمي في 2016، حيث تشكل أنماط الأنشطة ودرجة الانخراط والعوائد المترتبة منها اعتبارات سياساتية مهمة على صعيد تنوع الاقتصاد وتركيب سوق العمل.

[8] UNIDO, 2015, Global Value Chains, Development and emerging economics, working paper 18, Vienna International Centre.

[9] Baldwin, R. Venables, A. 2010. Spiders and snakes: offshoring and agglomeration in the global economy, NBER Working Paper No. 16611.

النوعية ودعم التنافسية والتوجه نحو التخصص والتنوع بواسطة خلق أو دعم القطاعات الجديدة عالية الإنتاجية، أو تلك ذات الكفاءة العالية، ويبرز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يمكن تعزيز سلاسل القيمة من خلال دعم المنتجين وبشكل خاص في حال تعرض البلد المعني لأزمات جوهرية ،أو في مرحلة إعادة البناء (كما في الحالة السورية)، وذلك من خلال إدماج قوة العمل الموجهة سابقاً في أعمال غير إنتاجية أو في أنشطة زراعية مبعثرة وبورشات متناثرة[10] إلى مجالات انتاح ضمن خارطة استثمار ومنظومة صناعية متكاملة تسمح بتلاؤم مكونات النسيج الصناعي وتحقيق النمو ذاتي الدفع، وبمنافع كلية يفيد منها المنتجون كافة.

سادساً: مشكلة البحث:

مع التغيرات العالمية على صعيد الإنتاج أصبح دور سلاسل القيمة العالمية يؤدي دوراً مهماً في تشكيله وإعادة تشكيل النسيج الصناعي للبلدان كلّها، ويفرض ضرورة فهم هذه التغيرات وكيفية الافادة منها في رسم السياسات الاقتصادية وصياغتها كون السياسات الصناعية لم تعد تعني العودة إلى سياسات إحلال الواردات أو النمو الموجه بالتصدير، فتموضع الشركات والاقتصاد كلّه يجب أن يمثل موقعاً ضمن سلاسل القيمة (Baldwin, 2011)[11]. فضلاً عن تعزيز بيئة العمل المواءمة. حيث تكمن مشكلة العديد من الاقتصادات في ضرورة الافادة من الميزات النسبية ليس فقط الظاهرة بل أيضا الميزات الكامنة وفي تعظيم عوائد التشابك ضمن الصناعات وبينها محلياً وعالمياً. لكنّ عدداً كبيراً من الدول النامية مازال في المراحل الأولية من الصناعة ومازال مصدراً للمواد الأولية دون تحقيق القيم المضافة التي تمكنه من التدرج وبلوغ النمو المستدام، لابل يبقى

[10] OECD and World Bank, 2015. Inclusive Global Value Chains: Policy options in trade and complementary areas for GVC Integration by small and medium enterprises and low-income developing countries. OECD publishing.

[11] Baldwin, R. 2011. Trade and industrialization after globalisation's 2nd unbundling: How building and joining a supply chain are different and why it matters, CEPR Discussion Papers 8768. London.

أسيراً لتقلبات أسعار الخام في السوق الدولية. ورغم تمتع سورية بإرث صناعي وبتوافر العديد من مدخلات الانتاج، فإنّ قطاع الصناعة التحويلية مازال حبيس المراحل الأولية للتصنيع، مقارنةً بدولٍ لم تكن موجودة على خارطة القيم المضافة العالمية ،ورغم أنّ اقتصادها لا يتمتع بميزات تتمتع بها سورية والتي ليس أقلها بأنّها رابع منتج عالمي للزيتون، وتتوافر لديها مدخلات صناعة الإسمنت والحديد على سبيل التحديد. والسؤال المطروح، كيف يمكن ترجمة الفرص الكامنة، واستغلال الموارد والمواد الأولية المتوافرة في تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة بإلحاح خاصة مع توسع عملية إعادة البناء والإعمار في سورية؟

سابعاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في إبراز أهمية سلاسل القيمة العالمية ودور السياسات الصناعية، وبشكل خاص فيما يتعلق ببُنى الإنتاج ودور الشركات الصغيرة والمتوسطة في ذلك، فضلاً عن ايضاح سبل الانخراط في السلاسل العالمية، ولاسيّما أن الموضوع اكتسب زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة نتيجة توسع الانتشار الأفقي للشركات العالمية بعد موجة الاندماج العامودي وعمليات الاستحواذ التي سادت في العقد الأخير من القرن الماضي. وانطلاقاً من أهمية الاندماج العالمي للاقتصاد السوري ضمن الثوابت الوطنية والخصوصية السورية بعد اخفاق سياسات التحرير غير المدروس التي لجات لها العديد من الدول مقارنة بدول تبنت سياسات صناعية معتمدة على الذات، ركّز البحث في جزئه التطبيقي على شرح كيفية ولوج سورية في المراحل المتقدمة من سلاسل القيمة لمجموعة استراتيجية مختارة من فروع النشاط الصناعي التحويلي، خاصة لأهميتها في المرحلة المقبلة.

ثامناً: فرضيات البحث:

انطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أنَّ سلاسل القيمة حاسمة لجهة التحديث والتطوير في الاقتصاد المحلي للبلد المعني، وأنّ السياسات الصناعية تؤدي دوراً محورياً لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي، إذْ انّ التطور التكنولوجي والمعرفي المتسارع سيسهم في خروج العديد من الدول من التصنيع، لا بل تزايد التهميش مقارنةً بدولٍ سلكت وتسلك مساراً صاعداً في التنمية الصناعية نتيجة اعتمادها على مواردها ،واستغلالها للفرص التي تتيحها عملية التشميل بالنظام العالمي وفق مصالح البلد، خاصةً مع تغير ثقل مركز العالم من الغرب والشمال باتجاه الشرق والجنوب، وبروز فرص جديدة بتعدد أقطاب النمو العالمي، التي لم تكن متاحة في العقدين الأخرين.

تاسعاً: منهج البحث:

اتّبع المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة نقدية لأهم البحوث الاقتصادية الحديثة والدراسات النوعية المتخصصة، بما فيها تلك التي تناولت سلاسل القيمة العالمية، ومن مناقشة أهم الخلاصات المعرفية التي توصلت لها النقاشات الفكرية الجديدة عن دور السياسات الصناعية في تحقيق الاندماج ضمن إطار سلاسل القيمة العالمية، وانعكاس ذلك على امكانية استغلال سورية للفرص الكامنة، بعد تقديم قراءة تحليلية لواقع الهيكل الصناعي الحالي، وكيفية النهوض من مفاعيل الحرب على قطاع الصناعة التحويلية، وتحقيق القيم المضافة المطلوب تعزيزيها لتحقيق التنمية الصناعية.

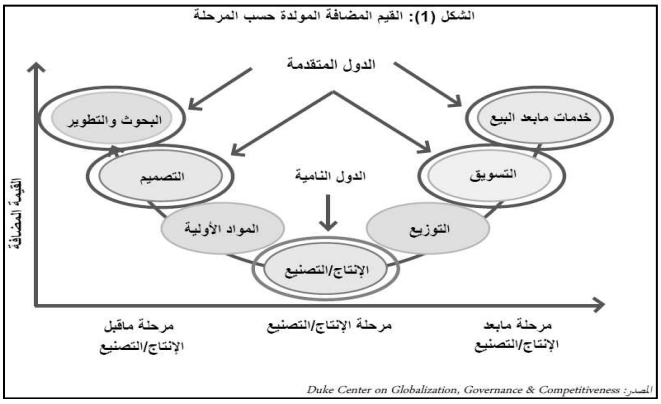
أولاً: النظرية الاقتصادية واقتصاديات سلاسل القيمة:

يُعدُّ تمكين تدفق المعرفة الكيفية (Know-now) في الدول الصناعية والمتقدمة إلى تلك الأقل تقدماً عاملاً حاسماً في تحديد دور سلاسل القيمة في التنمية الصناعية، فالطريق إلى التصنيع أصبح مرفولاً بالانضمام إلى السلاسل دون الحاجة إلى بنائها من الصفر كما فعلت اليابان وكوريا الجنوبية، حيث يتم التركيز على مهام محددة في السلسلة بدلاً من القيام بإنتاج السلع والخدمات بشكل كامل، وهذا يسهم في تخفيض

التكاليف وخاصة الغارقة[12] (Sunk Cost). وتفرض العولمة وثورة الاتصالات تحديات أساسية أمام الشركات التي تتطلب تدخل الدولة تدخّلاً أكبر من خلال مفهوم الشبكات والترابط من جهة، وزيادة مستوى حماية الملكية الفكرية والمادية من جهة أخرى. حيث تولي الشركات الرائدة أهمية قصوى للربط الفعّال بين الوحدات الإنتاجية المتأثرة عبر السلاسل في بلدان مختلفة. ومن ثمّ يؤدي الموقع أهمية لضمان التدفق التجاري اعتماداً على مؤشرات التنافسية وسياسات الاندماج الاقتصادي الفعّال، ومن ثمّ يجب تحسين مناخ الاستثمار بوصفه أحد أهم معيقات انضمام الدول الأقل نمواً إلى سلاسل القيمة ضرورياً لخفض تكاليف الوقت والشحن والنقل وتعزيز كفاءة الاستخدام والإنتاجية، مع صياغة نظام لحماية حقوق الاختراع والابتكار، وتبادل المعلومات، وإنفاذ العقود.

يرى (Gereffi *et. al*, 2005)[13] أنّ التحديث هو جوهر عملية الانتقال إلى أنشطة ذات قيم مضافة أعلى، على أن يشمل كلاً من العمليات والمنتجات والوظائف والقطاعات والشبكات، ضمن شبكات الإنتاج العالمي، وهذا يحتاج إلى فهم طبيعة عمل الشركات وماهيتها، وعلاقاتها البينية، ومن ثمّ تشخيص مناخ الاستثمار محلياً وإقليمياً وعالمياً[14].

الشكل (1): القيم المضافة المولدة حسب المرحلة



المصدر: Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness

[12] التكاليف الغارقة هي التكاليف التي تم تحملها في وقت سابق ولا يمكن استردادها.

[13] Dahlan, J. 2015, *Upgrading in Global Value Chain of Malaysian Aviation Industry*, Procedia Economics and Finance. Volume 31, 2015, Pages 839-845

[14] Gereffi, G., J. Humphrey and T. Sturgeon (2005), "*The governance of global value chains*", Review of International Political Economy 12(1), 78-104.

كما يعرض تقرير لمركز دراسة العولمة والحوكمة والتنافسية في جامعة (Duke) نموذجاً للأقانيم الأربعة الأساسية التي تشكل معيقات في وجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والتي تتمثل في النفاذ إلى الأسواق- التدريب- التنسيق- التمويل[15]. إذْ يعدُّ النفاذ إلى الأسواق أساساً للتضمين في سلاسل القيمة وإلى الربط بين المنتجين والبائعين وبشكل خاص في أسواق المنتجات الزراعية. ويعدُّ تدويل الأنشطة نمطاً شائعاً في العقد الأخير ونشوء الشركات متعددة الجنسية (MNCs). فقد أدّت تكنولوجيا المعلومات إلى نقل سريع وسهل للمعلومات، إذْ تلجأ الشركات الساعية لزيادة كفاءتها، وتخفيض التكاليف، وزيادة المرونة في أعمالها إلى تفكيك أعمالها (Unbundling) وأنشطتها، والعمل على تعهيدها وتدويلها كإدارة الموارد البشرية والتمويل والتعاقد، خاصةً بوجود أنشطة خدماتية يمكن تقديمها للشركات كلّها والصناعات (خدمات الأعمال العامة، وتقنيات المعلومات، وعملياً تعهيد الأنشطة، وخدمات مرتبطة بأنواع معينة من الصناعات)[16]، إذْ يمكن إيراد مجموعة من الحقائق المنهجية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية[17]:

- تُشكّل خدمات الأعمال والخدمات المساندة والنقل تقريباً نصف القيمة المولّدة في سلاسل القيمة في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) والثلث في الصين، ومن ثمّ ضرورة رسم سياسات تجارية تعزز كلا من الصادرات والواردات.
- يقوم النظام العالمي للاستثمار على آلاف الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعكس كفاية طبيعية التداخل في الاقتصادات ولاسيّما تلك المنخرطة في سلاسل القيمة العالمية.
- يعدُّ الانخراط في سلاسل القيمة أسهل من بناء سلسلة كاملة، وهذا يتطلب فتح المجال أمام الاستثمارات ودعم الاستثمارات في نظم الابتكار والبحوث والتطوير.

[15]Gerffi.G, Fernandez.K. 2016. Global Value Chain Analysis: A Primer. Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness. US.

[16] Gereffi.G, Lee.J, 2015. Global value chains, rising power firms and economic and social upgrading, critical perspectives on international business, Vol. 11 Issue: 3/4, pp.319-339.

[17] OECD. 2013. Interconnected Economies: Benefiting From Global Value Chains. OECD Publishing, Paris.

- يعتمد النجاح في الأسواق العالمية على استيراد مكونات عالية الجودة. كما يعتمد على إمكانية التصدير ومن ثمّ يسهم تدويل الأنشطة وتعهيدها في تعزيز تنافسية الصادرات ويتيح النفاذ إلى المصادر الأرخص والأكثر جودة.
- وهنا يبرز دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs إذْ تقوم بالتصدير إلى الشركات الأكبر، وتؤدي الحكومات دوراً في ربطها مع الشركات العالمية.
- يبقى التصنيع جوهر الأنشطة في السلاسل رغم الأهمية المتزايدة للخدمات.
- تتطلب التنافسية الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة إذْ يقوم اقتصاد العصر الحالي على ما نستطيع عمله وليس بيعه.
- تقوم سلاسل القيمة العالمية على مجموعة من الخصائص المميزة للاقتصاد العالمي الحالي التي تتجلى في تزايد التشابك والترابط بين الاقتصاديات إذْ تتضمن الصادرات قيماً مضافة مستوردة من الخارج بشكل متزايد، فضلاً عن تخصص الشركات والبلدان في الأنشطة عبر الشبكات، ويبرز جلياً دور الشركات الدولية بشكل كبير. كما يُنتج الانخراط في السلاسل زيادة الانتاجية والتنافسية وإعادة تشكيل سوق العمل.
- يحتم نشوء سلاسل القيمة إعادة تقييم السياسات الاقتصادية الكلية وصياغتها؛ والتجارية، والاستثمارية، والابتكارية، والهيكلية، والعمالة، والصناعية.
- يتركز الفهم الحالي لسلاسل القيمة على حجمها وعمقها.
- في المقابل يرى بعض الباحثين[18] أنّ التهويل والاهتمام الذي حظيت به سلاسل القيمة العالمية خلال العقدين الأخيرين ماهو إلا انعكاس لليبرالية على الصعيد العالمي، بدفع من منظمة التجارة العالمية ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، حيث دخل الاقتصاد العالمي في مرحلة جديدة محكومة بسلاسل القيمة، مِمَّا يتطلب جذب الاستثمارات الأجنبية والتحرير التجاري لتعزيز تحقق القيم المضافة داخل البلد المعني وضمن سياق الحوكمة الاقتصادية الكفوءة[19].

[18] Dalle. D, Fossati. V, Lavopa. F, 2013. Industrial policy and developmental space: The missing piece in the GVCs debate, CEI. Revista Argentina de Economia Internacional. No.2.

[19] Taglioni, D, and Winkler. D. 2016. Making Global Value Chains Work for Development. Trade and Development series. World Bank. Washington, DC.

ثانياً: الانخراط في سلاسل القيمة العالمية:

يكمن نشوء فكرة (GVCs) من خلال فهم تطور التبادل التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر بدءاً من "ريكاردو" و"هيكشر–أوهلين" وصولاً إلى "بول غروكمان" ونظرية التجارة الحديثة، إذْ يقسم "هيكشر أوهلين" الإنتاج إلى أنشطة كمهام في مواقع ذات كفاءة أفضل. فقد تغير نمط التبادل التجاري منذ القرن الثامن عشر الذي كان محكوماً بقوة قبل الثورة الصناعية بالإنتاج والاستهلاك في أماكن جغرافية متقاربة. ولكن مع انطلاق المحرك البخاري والكهرباء والسكك الحديدية أضحى ممكناً نقل عوامل الإنتاج والبضائع وقوة العمل إلى أماكن أخرى، ومن ثمّ توسيع قاعدة الإنتاج والاستهلاك. فتاريخياً، شكلت استراتيجيات إحلال الواردات موضوعاً مهماً في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي مِمَّا قلص بشكل ملحوظ حجم الاستيراد من الدول الصناعية خلال مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. ولكن مع بداية السبعينيات أصبحت العجوزات التجارية في الدول التي اتبعت تلك الاستراتيجيات هائلة، كما ازدادت المديونية الخارجية؛ وذلك لاعتمادها اعتماداً رئيساً على استيراد المكونات والتجهيزات من الدول الرأسمالية (الصناعية)؛ مِمَّا دفع إلى تبني استراتيجيات النمو الموجه بالتصدير خلال الثمانينيات[20]. ويرى (Gereffi, 2014) أيضاً أنَّ سلاسل القيمة العالمية ازدهرت خلال مرحلة نشوء منظمة التجارة العالمية، وتبني اتفاق واشنطن المتمثل في اعتماد السياسات الصناعية الأفقية، فالصناعات المحلية تتنافس عالمياً عبر التجارة، وأصبحت أكثر انخراطاً في شبكات الأعمال بشكل رئيس من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتعهيد الأنشطة[21]. فالاقتصادات كما الشركات يجب أن تحتل موقعاً محدداً في سلاسل الإنتاج العالمي. وتؤدي التكتلات الاقتصادية الجديدة بين الدول الناشئة (البريكس على سبيل المثال) دوراً

[20] Durand. C, 2016, *Toward a Progressive Rejuvenation of Industrial Policy*, Rosa Luxemburg-Stiftung, Brussels.

[21] Gereffi. G, 2014, *Global value chains in a post-Washington Consensus world*, Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 1.

مهماً في تشكيل سلاسل جديدة توفر الأسواق للتصريف، كما توفر المواد الأولية والعمالة المؤهلة والرخيصة نسبياً.

في سياق مواز أدّت السلاسل الموجهة بالاستهلاك والتوزيع[22] دوراً في عمليات تعهيد الأنشطة من خلال نقل الإنتاج الى الدول النامية وإعادة التصدير إلى الأسواق الأخرى، وبشكل خاص في الدول المتقدمة، وهذا بدوره ساعد على تطوير منظومات الإنتاج والبنى التحتية عبر العالم، وتحولت الشركات الكبرى (سلاسل التجزئة والإنتاج) في الدول المتقدمة إلى شركات عالمية ووسعت أنشطتها في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث تزايد تشكل الاقتصاد العالمي بواسطة سلاسل القيمة، وتعدى تشكيل السلاسل إلى قطاعات وصناعات مختلفة كالمنسوجات ،والأدوات الكهربائية ،وخدمات الأعمال والسياحة ،والسلع الوسيطة، التي أصبحت وسيلة للانخراط في الاقتصاد العالمي، وأحد شروط تحقيق التنمية في الدول النامية بشكل خاص، مِمَّا يتطلب تحديد أنماط المشاركة وكيفيتها في ضوء بناء القدرات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار. وتقوم الآن العديد من الشركات بالتخصص في إحدى المكونات أو في مراحل سلسلة القيمة المضافة للمنتج من الفكرة إلى الاستخدام النهائي (كالبحوث، والتطوير ،والتصميم ،والإنتاج، والتسويق، والتوزيع والدعم)[23]، مع التمييز بين السياق العالمي والسياق المحلي لطبيعة سلاسل القيمة، إذْ يشير الأول إلى بُنى المدخلات والمخرجات، والانتشار الجغرافي، والحوكمة (الشركات والمنظمات الرائدة) [24]، في حين يشير الثاني إلى التحديث، السياق المؤسساتي، والمشاركين، أي بين البعد من الأعلى وإلى الأسفل، والبعد من أسفل إلى

[22] لابدّ من التمييز بين سلاسل الإنتاج الموجهة بالإنتاج وتلك الموجهة بالاستهلاك، إذْ تقوم الشركات الرائدة في مجال البحوث والتطوير بخلق القيم في الأولى، في حين تقوم الشركات التسويقية والمستهلكين بالمهمة ذاتها في الثانية.

[23] Dalle. D, Fossati. V, Lavopa. F, 2013. مرجع سابق

24 يرى بعض الباحثين أن أحد أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يكمن في فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وانخفاض الحاجة إلى الانخراط في تكتلات اقتصادية ذات طبيعة جغرافية متقاربة:

Kierzenkowski1. R, Pain. N, Rusticelli1.R, Zwart.S, 2016, *The Economic Consequences of Brexit*, OECD Economic Policy Papers, Paris.

الأعلى[25]. فعلى الرغم من تباين طبيعة المنتجات (السلع والخدمات) إلاّ أنّها تشترك في جملة عمليات أساسية ولاحقة (البحوث والتطوير، والقيم، والإنتاج، والتوزيع، والبناء، والتسويق، والتمويل، والمبيعات، والدعم، وإعادة الاستخدام) مِمَّا يسمح بفهم دور العمالة والأجور والتنظيمات والتوزيعات والمعايير.

ثالثاً: السياسات الصناعية وسلاسل القيمة العالمية:

تشكل سلاسل القيمة العالمية إطاراً مفاهيمياً لتنظيم الشركات العالمية من خلال فهم ديناميكية القطاعات والفاعلين في كل صناعة، وعلى الأخص ربط الأنشطة المتباعدة جغرافياً، وفهم دورة المنتج بدءاً من التصميم إلى الإنتاج، وانتهاءً بالتوزيع والاستهلاك والاستخدام. بمعنى آخر سبر تشكل المنتج تنظيمياً وتمويلياً وتقنياً فضلاً عن طبيعة الأسواق، وبما يسمح لصائغي السياسات تطوير فهم عملية التنمية والتغيرات المتسارعة للعولمة الاقتصادية ودور الاقتصاديات الناشئة والتكتلات الاقتصادية الجديدة في تعزيز تنافسيتها والتصدير.

ولابدَّ من الإشارة إلى تطور مفهوم الشركات وعلاقته بطبيعة البنى الاقتصادية ومن ثمّ رسم استراتيجية التصنيع والسياسات الصناعية الموائمة، لذلك يمكن إرجاعه إلى اعتماد مفاهيم تكاليف الصفقات في تطور تعهيد الأنشطة وتدويلها. إذْ يتعدى الإطار "النيوكلاسيكي" لأهداف الشركات المبنى على ماهيتها وحدود توسعها وانتشارها وفق فكرة تحقيق التكاليف الكلية الناجمة عن القيام بالأنشطة داخلياً أو خارجياً. فوفقاً لذلك يكمن مفهوم الشركة في مجموعة الموارد[26] التي تقوم الشركة بتحويلها إلى منتجات وخدمات مطلوبة من قبل المستهلكين. وهذا التعريف مشتق من المدرسة النيوكلاسيكية التي تعدّ أنّ الشركة موجودة وتبحث عن تحقيق الهدف الأمثل لها بمنهج تعظيم الربح (Profit Maximization)،

[25] Bamber, P, Gereffi,G. *et. al* 2013. Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains. Oecd .Paris.

[26] الموارد عبارة عن عوامل الإنتاج (Factors of production)، وهي رأس المال والعمل ورأس المال البشري والمواد الأولية فضلاً عن الأرض، وتحوّل هذه العوامل إلى مخرجات (سلع أو خدمات) مطلوبة من قبل المستهلكين.

فضلاً عن دور البحوث والتطوير، وتطوير منتجات جديدة، واحتلال حيز سوقي. وقد طرح "رونالد كوس" (Coase)[27] تساؤلاً أساسياً: لماذا تقوم الشركة بأداء بعض الأعمال ذاتياً (داخلياً) أو انجازها، وتقوم بتعهيد بعض الأنشطة لشركات أخرى (خارجياً)[28]؟ تقوم الشركة بمقارنة تكاليف إنجاز الأعمال داخلياً، وتكاليف إنجازها خارجياً، وتختار المزيج الأمثل، فيمكن أن تعهد شركة 20% من أنشطتها وتنجز 80% داخلياً، وهذا محكوم بتكاليف الصفقات، وهي التكاليف الناجمة عن التعاقد مع شركات خارجية بغية إنجاز الأعمال، التي كلما كانت أعلى كان أفضل للشركة أن تقوم بإنجاز الأعمال داخلياً. وتتألف تكاليف الصفقات من:

1. تكاليف البحث والتحري عن وجود الشركة التي من المفترض التعاقد معها ("Investigation for the other company").
2. تكاليف التفاوض والتعاقد (Negotiation cost)، أو تكاليف تصميم العقد، فمثلاً تكاليف تصميم العقد في حالة التشاركية بين القطاع العام والخاص (public private partnership) تكون مرتفعة لأنها تحتاج إلى كثير من الوقت لإتمام الاتفاق.
3. تكاليف تنسيق العقد وتطبيقه (Endorsing the contract and coordination).

وتؤدي عدة عوامل رئيسية دوراً في تحديد حجم تكاليف الصفقات[29]:

- عامل عدم التأكد "Uncertainty": أي عدم ضمان نتائج المستقبل، وكلما كان المستقبل غامضاً كانت تكاليف الصفقات أعلى، فمثلاً قد تقوم الشركة المتعاقد معها بتغيير مكان وجودها، أو تغير التصميم المتفق عليه فإن هذه المعلومات تبقى مجهولة.
- تكرار العقد "Reoccurrence of contract": ففي حال تتطلب الأعمال تكرار عملية ما يجب الاتفاق مع الشركة المتعاقد معها على عدد مرات تكرار هذه العملية وأوقاتها.

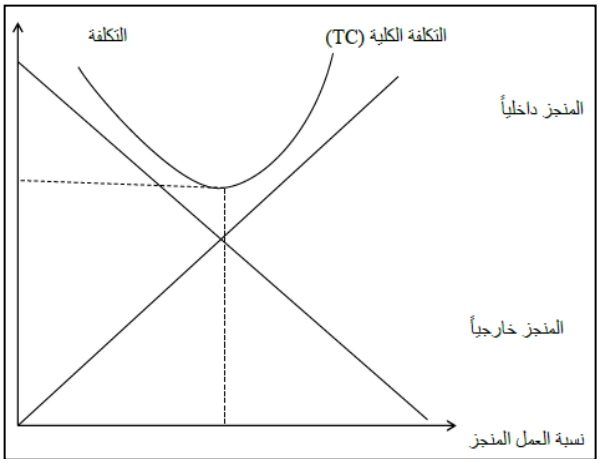
[27] الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1991 عن بحثه "The Institutional Structure of Production"

[28] Coase, Ronald H. (1937), *"The Nature of the Firm*, Economica. 386–405.

[29] Samuelson.W, Mark.S, 2014. "Managerial Economics", 8th Ed, Wiley. INC.

- نوعية أو (محددات– خصوصية– ماهية) الأصل "Asset specialty": تعدّ هذه الخاصية مهمة جداً، لأنَّها قد تقود إلى ما يسمى بالسلوك الانتهازي " Opportunistic behavior"، أي تحقيق أحد الأطراف مصلحة على حساب الآخر.

ومن أجل تحديد المزيج الأمثل من نسب إنجاز الأعمال داخلياً وخارجياً يتم اختيار النقطة التي تكون فيها التكلفة الكلية في حدها الأدنى، وعلى أساسها تحدّد نسبة الأعمال اللازم إنجازها داخلياً، ونسبة الأعمال اللازم إنجازها خارجياً (شكل 2). ويبرز هنا دور الربط وكيفية توزع أعمال الشركات في تكوين المنتج وكيفية تحصيل القيم المضافة عبر العمليات المختلفة للسلسلة. ومن ثمّ يجب تحديد أنواع الشركات المنخرطة في كل مرحلة (التصدير، والملكية، والحجم، والزمن). فعلى سبيل المثال تختلف سلسلة القيمة للمنتجات الزراعية (بغرض الاستهلاك المحلي أو التصدير، المباشر أو المصنع الفاخر أو العادي) عنها في الأدوات الكهربائية (المعقدة أو البسيطة، والتصدير، والجودة، والسعر) وما تحتاجه من بحوث وتطوير، أو عمليات تغليف وتعبئة أو حتى إعادة الاستخدام.



الشكل (2): تحديد المزيج الأمثل من نسب إنجاز الأعمال داخلياً وخارجياً

المصدر: إعداد الباحثين.

يشير (Baldwin, 2012) إلى أنَّ الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية يولد عوائد واضحة وإيجابية في الانتاجية[30]. ولكن هذه العوائد ليست متساوية على الصعيد العالمي، كما يظهر المثال التقليدي بـ (iPod) إذْ تحصل شركة (Apple) ذات التمركز الأمريكي ما يقارب الثلث إلى النصف من القيمة التجارية لـ(iPod)، في حين تستحوذ الشركات اليابانية والكورية على حصة مشابهة، أمّا الشركات الصينية التي تقوم بعملية التجميع فلا تحصل على أكثر من 2%[31]. ومن ثمّ تبني السياسات التي تمكن البلدان من الاستحواذ على حصه أكبر من عوائد الانخراط في (GVC) آخذين بالحسبان الاعتماد المتبادل المتزايد بين البلدان وتحركات أسعار الصرف والتنافسية إذْ تشكل الواردات من السلع الوسيطة مدخلات للصادرات، إذْ يجب على صانعي السياسات العمل على المستوى الوطني وعلى مستوى الشركات عند الانخراط في سلاسل القيمة العالمية؛ بخلق روابط مع الأسواق العالمية، وإيجاد مناخ استثماري، وتحسين البنى التحتية والخدمات، مع مراعاة عمق التنوع في كل سلسة بما يسمح بنفاذ الأصول. وهذا بدوره يتطلب تحديد شكل المشاركة في السلسلة، وكيفية تحديد المهام والمخاطر المرتبطة بذلك عوضاً عن التركيز على المستوى القطاعي. فمن المفيد التركيز على المهام حيث يتزايد الآن على الصعيد العالمي اعتماد الانتاج العمودي، ومن ثمّ التخصص وفقاً للميزات النسبية في المهام والأنشطة[32] وليس التحرير الاقتصادي غير المدروس. أو الحماية الشديدة التي لا تسمح بتنمية عوامل الاستثمار في البلد المعني وتعزيز القدرات التكنولوجية والمهارات والتنظيم[33]، ويتطلب ذلك تبني سياسات كلية متكاملة تعزز من

[30] Baldwin, R. (2012), Global manufacturing value chains and trade rules, World Economic Forum, Geneva.

[31] Dedrick, J, Kraemer.K, and Linden, G. 2010. "Who Profits From Innovation in Global Value Chains? A Study of the iPod and Notebook PCs." Industrial and Corporate Change 19(1): 81–116.

[32] UNIDO, 2015, Global Value Chains and Development: UNIDO's Support towards Inclusive and Sustainable Industrial Development, Vienna International Centre.

[33] Hoekman, B. 2014, Supply chains, mega-regionals and multilateralism: a road map for the WTO, CEPR Press, London.

تنافسية الاقتصاد المحلي، حيث تبرز أهمية السياسات الصناعية[34] في تمهيد الطرق أمام تطور الشركات في نطاق السلاسل. فالسياسات الأفقية المتمثلة بالإجراءات التنظيمية، وتخصيص تكاليف إنجاز الأعمال، ورفع مستويات الاستثمار في رأس المال البشري والبنى التحتية، هي بطبيعتها طويلة الأجل وتعالج عدم الكفاءة، وتولد عوائد غير منظورة بزيادة التنافسية على الصعيد الكلي[35]، لكّنها تبقى محكومة بقيود الموارد المتاحة، في حين تستهدف السياسات العمودية تطوير الحوافز المتعلقة بصناعات وقطاعات محددة، وهي غالباً ما تكون استجابة لسنوات مديدة من تخصيص الموارد. وينحو الاتجاه السياساتي الحديث إلى التركيز على التحليل القطاعي باعتماد مدخل GVCs لدراسة طبيعة الأنشطة الاقتصادية على المستوى المحلي والوطني والإقليمي والعالم، وتغير أنماط الإنتاج والتبادل التجاري والاستهلاك وأثر سياسات الحماية والتعرفة الجمركية في تدفق السلع الوسيطة، والاستثمار في البنى التحتية، التي تعدُّ عوامل حاسمة في دخول الاقتصادات الناشئة في العديد من المجالات والاندماج في الاقتصاد العالمي، إذْ يتطلب الانخراط الفعّال في سلاسل القيمة استهداف سياسات نوعية بعد إجراء تحليل معمق، وتحديد معيقات النمو والإنتاجية ،وتحسين تنافسية الاقتصاد، وإدراك آثار السياسات المتبعة في التعامل ضمن السلاسل ضمن منطق ضيق ومختزل بتقديم التسهيلات المقدمة لأغراض التبادل التجاري والتنظيم والحوافز الاستثمارية وأسواق العمل الرخيصة.

وقد غيّر دخول كل من الصين والهند وعدد من الدول الصاعدة مشهد الاقتصاد العالمي تزامناً مع ضعف النمو في الاقتصادات الغربية، مِمَّا دفع العديد من الشركات الكبرى توجيه عملياتها إلى تلك البلدان، ومن ثُمَّ تخفيض تكاليف التصدير. إذْ يرى (Hoekman, 2014) أنَّ التباين الكبير في تكاليف التبادل التجاري أدّى إلى التباين في

[34] تشير الأدبيات الاقتصادية إلى وجود أنماط عدّة للسياسات الصناعية: إحلال الواردات، والنمو الموجه بالتصدير، الموارد المحلية الموجهة للتصنيع، المناطق الحرة للتصدير، الابتكار الموجه للنمو..

[35] Low, P. Tijaja, J. 2013, Effective Industrial Policies and Global Value Chains, Fung Global Institute, Hong Kong.

الانخراط في السلاسل العالمية، وقد نجحت الدول الصاعدة في تعزيز مناخ ممارسة النشاط الاقتصادي المنتج وتدفق الاستثمارات التي تساعد على نقل التكنولوجيا ودعم أنشطة البحوث والتطوير وتدريب العمالة ومؤازرة الشركات الصغيرة والمتوسطة لرفع إمكانياتها في تحسين نوعية المنتجات ومن ثمّ التصدير.

ووفقاً لتحليل سلاسل القيمة العالمية، تعدّ العلاقة بين الصادرات والواردات تكاملية وليست إحلالية، وبنظر تقليدياً إلى التبادل التجاري من خلال الفصل بين الإنتاج (النهائي) والاستهلاك عبر الحدود الدولية[36]، ومن ثَمَّ يصب جل اهتمام الشركات في كيفية الولوج إلى الأسواق وزيادة الحصة السوقية والسعي إلى تخفيض تكاليف النقل والتعريفات والقيود الجمركية، خاصةً مع التحول في أنماط التبادل التجاري وازدياد حصة السلع الأولية والوسيطة من التجارة العالمية وتبادل المكونات غير الملموسة كالبحوث والتسويق والخدمات، مع أهمية دمج المعرفة التقنية العالية مع عناصر الإنتاجية الأخرى الرخيصة (كالعمالة).

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) نحو (90-97%) من المشاريع عبر العالم وتوظف تقريبا نصف قوة العمل في معظم دول العالم. ولكن إسهامها في خلق القيمة المضافة محدودة، إذْ تعاني من مشكلات الحجم الصغير وضعف إمكانية النفاذ إلى الموارد. ويعدُّ (GVCs) مدخلاً متكاملاً لتجاوز هذه العقبات. فتقرير سلاسل القيمة العالمية الشاملة 2015 يشير إلى تباين مشاركة الدول في سلاسل القيمة العالمية[37]، إذْ تعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأقل نمواً في القطاع غير المنظم، وتتركز أعمالها في القطاع الزراعي والقطاعات كثيفة العمالة والقطاعات التي تتسم

[36] APEC Policy Support Unit, 2016 مرجع سابق

[37] يتأثر التبادل التجاري عبر سلاسل القيمة بالعوائق التجارية، إذْ تشير بيانات (UNCTAD) أنّ نحو من 80% من التجارة العالمية يجري عبر شبكات الإنتاج العالمي للشركات متعددة الجنسيات، و70 % من مستوردات الدول الأقل دخلاً تأتي من دول العشرين (G20) في حين80% من صادراتها تتوجه إلى (G20).

بضعف القيم المضافة[38]، مقارنةً بشركات الدول المتوسطة والعالية التي تمكنت من الدخول في القطاعات ذات القيم المضافة العالية بفعل تمويل بحوث وتطوير تقنيات الانتاج الجديدة، خاصةً أنّ مشاركة هذه الشركات في سلاسل القيمة يتم بالاعتماد على مصادر محلية بشكل كبير للحصول على المدخلات، وعبر تزويد المصدرين المحليين بالمعلومات والمهارات اللازمة لذلك. وهذا يتطلب مراعاة سياسات تحديد قيمة المكونات المحلية في الصادرات[39]. ويجري الانخراط إمّا بشكل مباشر عبر التصدير، أو بشكل غير مباشر من خلال تزويد المصدرين بالمكونات اللازمة لإتمام عملية الإنتاج. ولكن يحتاج ذلك إلى استثمارات طويلة الأمد في عملية الانخراط المرتكزة على الابتكار، وتطوير المهارات الإدارية، والكفاءات التقنية لرفع مستويات الإنتاجية، وتخصيص التكاليف ومن ثمّ تكاليف الدخول إلى أسواق جديدة في نظام صناعي تحتّم المنافسة، ويتطلب مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع على حد السواء في الدول المتقدمة والنامية[40]؛ فالأولى تسعى إلى زيادة القيم المضافة عبر البحوث والابتكار، بينما لم تعد تفيد الثانية من رخص الأجور في مواطن أخرى. ففي صناعة الملابس والمنسوجات التي تتصف بسيطرة قطاع الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والاستخدام الكثيف للعمالة، تستحوذ الدول المتقدمة على معظم القيم المضافة المتولدة في هذه الصناعة (البحوث والتصميم والتوزيع والتسويق)، وتصدر معظم الدول النامية المنسوجات دون إكمال عملية تصنيع الملابس والمنسوجات الجاهزة ،كما في مصر وسورية على سبيل التحديد. ناهيك عن أنّ الدول النامية تستورد أغلب مدخلات الانتاج[41]. كما يشكل القطاع غير الرسمي جزءاً كبيراً من اقتصادات هذه الدول، ووفقاً لمسوحات منظمة العمل الدولية في 47 دولة

[38] UNCTAD, 2015, *Tracing The Value Added In Global Value Chains*, United Nations.
[39] Sydor. A, 2011, *Global Value Chains: Impacts and Implications Editor's Overview*, Foreign Affairs and International Trade Canada
[40] Globerman. S, 2011, Global Value Chains: Economic And Policy Issues, Western Washington University and Simon Fraser University
[41] World Bank, OECD, WTO. 2017, *Global Value Chain Development Report 2017*, World Bank. Washington, DC.

نامية فإنَّ نحو 50% من العمال في القطاع غير المنظم. كما تُظهر تحليلات البنك الدولي أنَّ ثلث الشركات المتوسطة والصغيرة غير منظمة التي تعدّ أحد أهم معيقات أداء الأعمال.

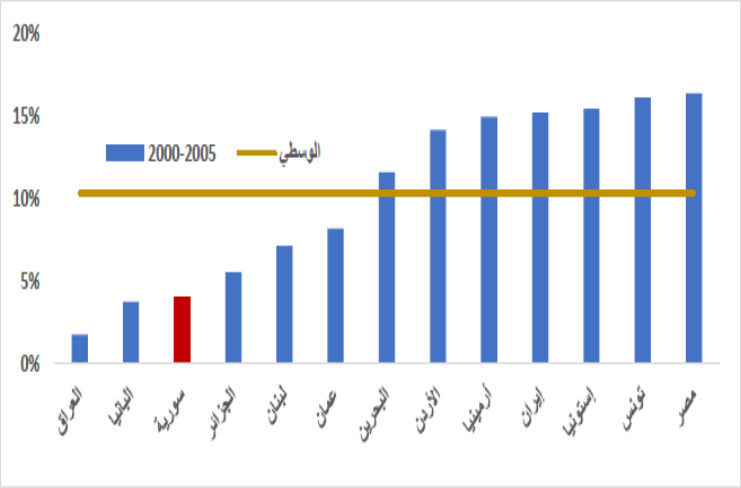
رابعاً: سلاسل القيمة في قطاع الصناعات التحويلية في سورية

لكون قطاع الصناعات التحويلية في سورية من أهم القطاعات الاقتصادية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الصناعية، وتشغيل القوى العاملة، وزيادة القيمة المضافة في سلاسل القيمة القائمة على المنتجات والمحاصيل الاستراتيجية ومن ثمّ تحقيق النمو المستدام، فقد تبنت الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) الوصول إلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي 7% سنوياً، و15% هدفاً لنمو قطاع الصناعة التحويلية في سنوات الخطة، ثم 19% هدفاً لنمو القطاع في سنوات الخطة الحادية عشرة، أي باستهداف زيادة اسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحدود الضعف في مدة عشر سنوات[42]. لكن فعلياً، فإن الاقتصاد السوري لم ينجز بعد عملية التحول البنيوي لمعالجة الخلل في التركيب الهيكلي لفروع القطاع الصناعي وأنشطته، لأنّ ناتج الصناعة التحويلية كلّه مازال ذا قيمة مضافة منخفضة.

فتحليل قطاع الصناعة التحويلية في سورية خلال المرحلة 2000-2010 يظهر أنّ الصفة المميزة لهذه الصناعة قيامها على صناعات خفيفة تتركز في المراحل الأخيرة من سلسلة القيمة، كون نسبة القيمة المضافة المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العقد المنصرم بلغت 4.2%، وهي أقل بمقدار 6 نقاط مئوية من متوسط نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 10% للدول المبيّنة في الشكل (3). ولم تتحسن هذه النسبة في النصف الثاني من العقد نفسه إلاّ تحسّناً طفيفاً كون نسبة القيمة المضافة المحققة إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت أقل من 5%، وهي

[42] أي تحقيق نمو سنوي للقطاع بنسبة 14% خلال المدة 2006–2015، شرط تحقيق نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 7%، وتحقيق نمو سنوي للقطاع بنسبة 12% في حال نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% سنوياً، الخطة الخمسية العاشرة، قطاع الصناعة التحويلية، تقرير تتبع التنفيذ 2008، هيئة التخطيط والتعاون الدولي.

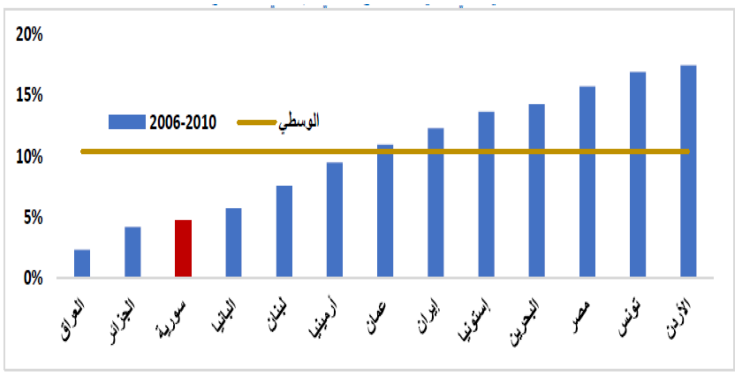
أقل بمقدار 5.7 نقاط مئوية من متوسط نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 10% للدول المختارة نفسها (الشكل 4)[43].



الشكل (3): متوسط نسبة القيمة المضافة الى الصناعة التحويلية في سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمجموعة من الدول خلال المرحلة 2001-2005

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2016، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان 2018.

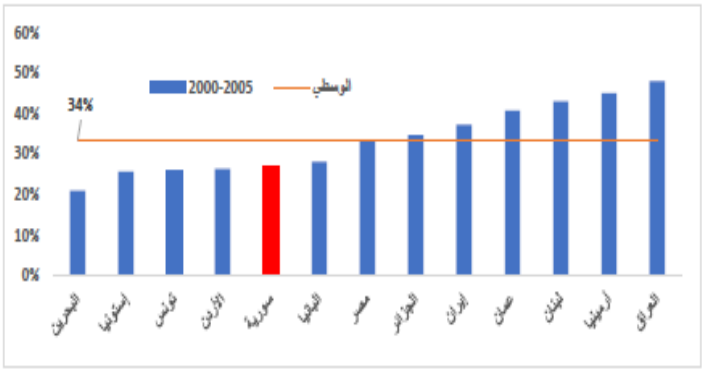
[43] تقرير سورية بعد الأزمة (قيد الصياغة النهائية)، محور النمو والتنمية، الفصل الثالث: تحليل واقع الصناعة التحويلية (فصل معدّ بالتعاون بين وزارة الصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي)، نيسان 2018.



الشكل (4): متوسط نسبة القيمة المضافة الى الصناعة التحويلية في سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمجموعة من الدول خلال المرحلة 2006–2010

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2016، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان 2018.

وإذا أخذنا نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية في سورية خلال النصف الاول من العقد المنصرم، فإنّنا نجد أن هذه النسبة كانت نحو 27%، وهي أقل بمقدار 7 نقاط مئوية من متوسط نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية البالغ 34% للدول المختارة نفسها (الشكل 5)، لتنخفض نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية في سورية خلال النصف الثاني من العقد المنصرم، إلى 25%، وهي بمقدار 8 نقاط مئوية عن متوسط نسبة القيمة المضافة إلى مجمل إنتاج الصناعة التحويلية البالغ 34% للدول المختارة نفسها (الشكل 6).



الشكل (5): متوسط نسبة القيمة المضافة الى الصناعة التحويلية في سورية إلى إنتاج الصناعة التحويلية مقارنة بمجموعة من الدول خلال المرحلة 2000-2005

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة (http://data.un.org/Search.aspx?q=industry 2016) وبيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان 2018.



الشكل (6): متوسط نسبة القيمة المضافة الى الصناعة التحويلية في سورية إلى إنتاج الصناعة التحويلية مقارنة بمجموعة من الدول خلال المرحلة 2006-2010

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة (http://data.un.org/Search.aspx?q=industry 2016) وبيانات المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان 2018.

إنَّ انخفاض اسهام قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى أقل من 7% خلال السنوات 2000-2016، مع ارتفاع حجم المحتوى الاستيرداي للمنتجات السورية نتيجة اعتماد الصناعة التحويلية على المستوردات من السلع الوسيطة تلازم مع انخفاض نسبة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (أقل من 5% خلال المدة نفسها)[44]، خاصة مع ارتفاع درجة الاعتماد على الخارج خلال سنوات الأزمة. فكغيره من القطاعات التي عانت في مدة الحرب على سورية، فقد واجه القطاع جملة من التحديات والتعديات، تمثلت بتدمير عدد كبير من منشآته ،والضرر الناتج عن قيود المقاطعة ،وتوقف التحويلات المالية ،وخسارة عدد من الأسواق الخارجية ،وصعوبات عمليات الإمداد والتموين من مدخلات الإنتاج بما فيها حوامل الطاقة وارتفاع كلفها، مع هجرة رؤوس الأموال المحلية ونزوح الصناعة من أماكنها داخل حدود الوطن وخارجها، إذْ فرضت المرحلة السابقة وظروفها اتباع نهج "إدارة الازمات" للتعامل مع هذا القطاع، باللجوء إلى الإجراءات الاسعافية والآنية لمواجهة التحديات ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، والمحافظة على بعض مكونات النسيج الصناعي، فتآكل عدد الوحدات الصناعية في القطاعين العام والخاص وانخفض الانتاج القطاعي الصناعي مع ارتفاع تكاليف الانتاج وضعف القدرة الشرائية. ويشير الجدول (1) بوضوح إلى حدة آثار الحرب في السنوات الأولى في قطاع الصناعة والانخفاض الجوهري في الناتج المحلي لهذا القطاع بشقيه العام والخاص، مع الإشارة إلى استعادة القطاع لجزء من عافيته في السنتين الأخيرتين وبدرجات متفاوته بحسب فروع النشاط الصناعي.

[44] مرجع سابق: تقرير سورية بعد الأزمة.

الجدول (1): الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية للقطاعين العام والخاص بسعر السوق (أسعار 2000)

مليار ل. س		2011	2012	2013	2014	2015	2016
	الإجمالي	78.6	23.7	7.0	10.3	15.4	26.4
الصناعات التحويلية	الخاص	128.4	57.6	32.0	36.0	37.9	41.9
	العام	(49.8)	(33.9)	(25.0)	(25.7)	(22.5)	(15.6)
الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ	الخاص	24.9	13.5	4.2	4.7	5.5	6.0
	العام	(17.3)	(14.2)	(12.6)	(12.2)	(9.8)	(9.3)
صناعة المنتوجات والملابس والأحذية والجلود	الخاص	26.5	14.1	5.9	8.8	8.2	9.4
	العام	1.4	5.3	0.7	3.6	7.6	10.3
صناعة الخشب والموبيليا والأثاث	الخاص	10.7	2.2	4.3	4.7	5.4	6.3
	العام	0.1	-	-	0.0	0.0	0.0
صناعة الورق والطباعة والنشر	الخاص	3.0	0.8	0.9	1.8	1.0	1.2
	العام	0.1	0.0	-	0.0	0.0	0.0
الصناعات الكيماوية والمنتجات البترولية	الخاص	17.7	7.8	1.9	2.1	2.8	4.3
	العام	(38.0)	(27.2)	(14.6)	(18.3)	(21.3)	(17.7)
منتجات غير معدنية	الخاص	16.4	7.4	2.5	2.9	3.9	5.0
	العام	1.7	0.6	1.3	0.9	0.9	0.9
منتجات معدنية أساسية	الخاص	8.2	3.2	0.3	0.4	0.3	0.6
	العام	(0.1)	0.0	-	0.0	0.0	0.0
منتجات معدنية مصنعة	الخاص	20.7	8.6	12.1	10.6	10.8	9.2
	العام	2.2	1.6	0.3	0.2	0.2	0.2
منتجات متنوعة	الخاص	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
	العام	-	-	-	-	-	-

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، تقديرات الناتج المحلي، وارد في تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، نيسان 2018.

والآن وبعد سنوات سبع عجاف أصبح من الضروري وبشكل منهجي اعتماد المقاربة الصناعية التنموية المبنية على أسس تعظيم القيم المضافة محلياً ليسهم القطاع من جديد وبزخم أكبر في عملية التنمية كلّها وخصوصاً في مرحلة التعافي المبكر، وضرورة نهوض القطاع من كبوته التي تتبع انتصار الجيش العربي السوري على الإرهاب وبسط سيطرته على معظم الأراضي السورية وعودة عدد كبير من المناطق والمنشآت إلى عرين الدولة، إذْ تفرض المرحلة الحرجة الان التي تراكمت معها مفاعيل الأزمة–الحرب مع الاختلالات السابقة وما يعول على الصناعة والتوجه الحثيث للقيادة الاقتصادية العليا، حتمية النهوض الشامل والمستدام لسلاسل الإنتاج في فروع النشاط الصناعي والتي

تتمتع بها سورية كموارد وفرص كامنة، من خلال إعادة صياغة الهيكل الصناعي المطلوب وتنفيذ استراتيجية تنطلق من مبدأ الاعتماد على الذات وتعزز من مقومات التنافسية لقطاع صناعي يضم نسيجاً متماسكاً من الصناعات المتشابكة فيما بينها وبمحركات نمو ذاتية، يتصاعد محتواها التكنولوجي والمعرفي باستمرار، وتتزايد فيها القيمة المضافة، ويكبر إسهامها في الناتج المحلي، وتقوم بتصدير منتجاتها إلى السوق الدولية.

ومع التسليم بأهمية إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع الصناعة (الفيزيائية من إعادة تأهيل المدن والمناطق الصناعية إلى الأطر الناظمة وتطوير البيئة الاستثمارية)، وقبل تحديد الصناعات ذات الأولوية في الهيكل الصناعي المرتجى، التي يجب أن تنصب عليها التدخلات الحكومية الوظيفية والانتقائية لتدعيم التنافسية، لابدَّ من استيضاح الأسس التي تشكل هادياً ومنهجاً في اختيار فروع الأنشطة الصناعية المستهدفة: أولها، أن يكون الهاجس الرئيس إعطاء الأولوية المطلقة لنمو النجاعة (Efficiency) بالتركيز على الصناعات التي تستخدم الموارد المحلية ،وتخلق فرص العمل، وتحقق التنمية المحلية. وثانيها، الافادة من تجارب الدول حديثة التصنيع الناجحة وتحديداً دول "البريكس"، ليس فقط لزيادة التصدير كماً بل أيضاً نوعاً بالارتقاء في السلم التكنولوجي، وتنمية الصناعات كثيفة المهارات والتكنولوجيا والقيمة المضافة. وأخيراً، معرفة المنتجات التي تشكل نجوماً صاعدة (Rising stares وهي المنتجات الديناميكية التي يرتفع شأنها في التجارة الدولية وتكبر حصة سورية فيها)، وتلك التي تسمى النجوم الهابطة (Failing stares التي يتناقض وزنها في المبادلات الدولية في حين يرتفع نصيب سورية منها)، وتلك التي تجسد الفرص الضائعة (Last opportunities حيث يتعاظم وزنها دولياً بينما تنخفض صادرات البلد منها). واستناداً الى ذلك كله، تتحدد الصناعات التي يجب التركيز عليها بما يأتي:

1- **الصناعات الغذائية:** وهي من الصناعات القائمة على الموارد. وشكلت في سورية الخطوة الأولى على طريق التصنيع والبدء بتحويل اقتصادها من زراعي إلى صناعي، إذْ تملك سورية ميزات تنافسية في فعاليات أربع هي: تصنيع الخضار والفواكه ومنتجات الألبان وزيت الزيتون، سواء من حيث توافر الإنتاج الزراعي والحيواني المناسب، أو من حيث إمكانية التصدير الكامنة وخاصة إلى الدول المجاورة ودول منطقة الخليج. إلاّ أنّ استغلال هذه الميزات ظل قاصراً، فالفائض لا يزال قائماً لعدد من المنتجات وحتى خلال سنوات الأزمة وحجم التصدير لا يزال محدوداً ويقل كثيراً عن إمكانياتها الكامنة. وهذا ينطبق على الخضار (الطماطم)، وعلى الفواكه (العصائر والمربيات والفواكه المجففة وخاصة المشمش)، وفي الحالتين يجب التنبه إلى تحسين توطين وحدات الإنتاج لتكوين قرب مراكز إنتاج الخضار والفواكه المعنية، وإلى إدخال تكنولوجيات ومهارات جديدة لتكون المنتجات بمواصفات عالمية، وتحسين التعبئة والتغليف، وتكثيف جهود التسويق خاصة بالنسبة الى دول تملك إمكانيات كبيرة في استهلاك هذه المنتجات.

أنّ صناعة الألبان التي كانت قبل الأزمة عاجزة عن استيعاب الفائض من حليب البقر، وتشكيلة منتجاتها تقتصر على اللبن والحليب المعقم والجبنة المحلية، في الوقت الذي تستورد فيه سورية الزبدة والجبنة وحليب البودرة. ومن ثم، فمن الضروري تعزيز هذه الصناعة وتنميتها باستخدام التقنيات الحديثة خاصة مع استعادة قطاع الثروة الحيوانية لعافيته، وذلك لسدّ الطلب المحلي وتخفيض التبعية للاستيراد، والتصدير لاحقاً.

أمَّا زيت الزيتون، فهو ثروة قومية بالنسبة الى سورية، ويتفاوت فائض زيت الزيتون من عام الى آخر حسب جودة الموسم وقبل الأزمة كان يصدر القسم الأكبر بحالته الخام، إذْ لم يبن الزيت السوري بعد اسماً تجارياً في السوق الدولية. ويتطلب الأمر بإلحاح، وضع خطة عمل لتطوير هذا المورد المهم، من حيث استخدام التكنولوجيا الحديثة في عصر الزيتون وتكرير الزيت، وتخفيض تكاليف إنتاجه، وتخزينه بصورة علمية، بمعنى توزيعه على خزانات حسب مواصفاته ودرجة الحموضة فيه. وكذلك من

حيث تعبئته وتغليفه، وتطوير أساليب التسويق وبناء سمعة تجارية دولية، مع العناية بترشيد اختيار أماكن توطين الوحدات الإنتاجية وتجمعاتها.

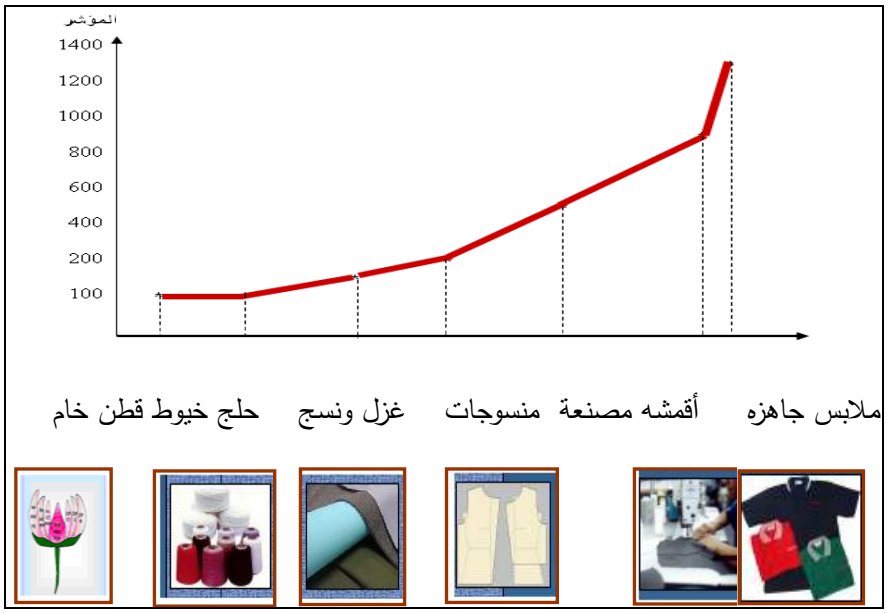
2–**صناعة الغزل والنسيج والألبسة:** على الرغم من عراقة هذه الصناعة وتوافر المادة الأولية، والقطن بالذات، فإنّ سورية لم تفد من الموجة العارمة لانتقال هذه الصناعة من الدول المتقدمة إلى كثير من الدول النامية، وظلت صناعة متدنية التكنولوجيا، وتنوع منتجاتها محدوداً وتقنياتها مشتتة، ولا ريب أنّ الأولوية الاستراتيجية تعطى لذلك الجزء من الصناعة القائم على القطن، مِمَّا يحتّم بالضرورة استكمال سلسلته التكنولوجية حتى آخرها.

فمؤشر القيمة يظهر بوضوح تزايد القيمة المضافة في كل مرحلة من مراحل سلسلة تصنيع النسيج (سلسلة الانتاج)، من القطن الخام والحلج والغزل إلى القماش المنسوج والحياكه إلى الملابس الجاهزة. فقيمة القطن المحلوج الخام ترتفع من 100 (كمؤشر أساس) إلى نحو 160 بعد غزله، وإلى 600 بعد تصنيعه أقمشة جاهزة ،وإلى 900 بعد تصنيعه ألبسة، بل إلى 1300 في حالة الألبسة الأرقى والأكثر تعقيداً، كما يوضّحه الشكل (7)، ومن ثمّ يتطلب الأمر تنمية هذا الفرع الصناعي الاستراتيجي على الوجه الآتي:

– وقف تصدير القطن المحلوج كلياً وتصنيع الغزول المنتجة محلياً كلّها، بصورة تدريجية بحيث يتوقف تصديرها تماماً، وذلك بتشجيع القطاع الخاص وتحفيزه وحده وبالتشارك مع القطاع العام على تحويلها إلى نسيج وتريكو جاهز وطني أو ممزوج، مع إيلاء عناية خاصة بمرحلة الصباغة والتحضير إلى احترام شديد لمقتضيات الحفاظ على البيئة، وباجتذاب شركات من الدول الصديقة للاستثمار في صناعة النسيج وخاصة تحت مظلة المشاريع المشتركة.

– تطوير صناعة الألبسة وتعزيزها إلى أعلى حد ممكن، بحيث يتم تصنيع الأقمشة القطنية والممزوجة المنتجة محلياً كلّها، خاصةً أنّها صناعة كثيفة العمالة، وتستلزم العمل الجدي لتكوين الأطر الفنية، وتوفير البنية التحتية المناسبة، بإقامة مجمعات عنقودية

تتوطن فيها مشاريع النسيج والتحضير والألبسة والاكسسوارات، وتضم عدداً من الشركات الصغيرة والمتوسطة، تتعاون فيما بينها، في شراء المدخلات والتدريب والتسويق. إذْ ثبت نجاح هذه المجمعات في كثير من الدول الأخرى.



الشكل (7): القيمة المضافة الى كامل سلسلة النسيج، من القطن إلى الملبوسات

Value Addition along the Textile Chain

المصدر: تقرير تحليل سلسلة القيمة وإطار الاستراتيجية لصناعة الغزل والنسيج، معد من قبل فريق عمل "جيرزي" (Gherzi) لصالح وزارة الصناعة في سورية بالتعاون مع منظمة اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط 2006.

3- صناعة الزجاج: تظل هذه الصناعة، متوسطة التكنولوجيا، وهي من أبرز الصناعات الواعدة في سورية بحكم عراقتها وتوافر الرمل بمواصفات رفيعة الجودة والعمالة الماهرة، وإمكانية قيام صناعات مجدية اقتصادياً بحجوم صغيرة ومنافسة في المنتجات الاستهلاكية النهائية. وقد كان الطلب على المنتجات الزجاجية جميعها في نمو مستمر قبل الأزمة، وأخذ مؤخراً بيرز بإلحاح في السوق المحلي مع بدء مشاريع إعادة الإعمار (مواد البناء والعزل والديكور، وزجاج السيارات، والصناعات الدوائية والغذائية)،

ولاحقاً للتصدير إلى دول المنطقة. لكن لا يزال الزجاج المسطح على سبيل التحديد، ينتج بالطريقة التقليدية، وليس بالطريقة الحديثة كثيفة رأس المال لإنتاج الزجاج المصبوب (المسحوب أفقياً) وعالي الجودة وقابل لعمليات تصنيعية اضافية (تقسية وتقوية وتلوين والانحناء وعاكس..). كما يمكن لصناعة الزجاج أن تشمل أيضاً شريحة الضوئيات (العدسات والمعدات البصرية والمكونات البصرية والالكترونية)[45]، إلاّ أنّها تتطلب استثمارات ضخمة، مما يستدعي إقامة مشروع مشترك بالتعاون مع إحدى الشركات المختصة، ومن ثمّ فآفاق نموها رحبة وخاصة للتصدير.

4– صناعة الإسمنت: يمثل الإسمنت منتجاً حيوياً لقطاعي التشييد والهياكل الأساسية والبناء، وتثير هذه الصناعة الطلب على عدد من الفعاليات والأنشطة المهنية (كالخراطة والحدادة واللحام والنجارة..)، وعلى عدد من السلع التي تشكل مستلزمات الإنتاج (كالكرات والبلاطات الفولاذية والآجر الناري التي يمكن إنتاجها محلياً). كما تحفز على قيام صناعات أمامية لاحقة (كالمنتجات الإسمنتية الجاهزة والبلوك الخلوي والسيليكونات والأنابيب..الخ). غير أنَّ الفجوة بين الطلب والإنتاج المحلي ستزداد في المرحلة القادمة، ولابدّ من الإسراع في سد الفجوة مع الأخذ بالحسبان تلبية الطلب المتزايد خلال السنوات العشر القادمة على الأقل، وإزالة العقبات التي تحول دون ولوج القطاع الخاص وبشفافية في إقامة مصانع تحقق قيماً مضافة عالية ومتقدمة في مواد البناء.

5– صناعة الأسمدة: لا تزال سورية مستوردة خالصة للأسمدة الجاهزة، على الرغم من توفر الفوسفات والغاز كمدخلين رئيسيين لهذه الصناعة، ولذا فأكثر الأسمدة (مثل الأسمدة المركبة الفوسفاتية والآزوتية) المستوردة يمكن تصنيعها محلياً. إلاّ أنّ تكنولوجيا هذه الأسمدة معقدة، وتستلزم استثمارات ضخمة وقدرة تسويقية فعّالة لدخول أسواق التصدير، وتلبية الطلب المحلي الذي سينمو مع تعافي القطاع الزراعي.

[45] يمكن لسورية أن تنهض بهذه الصناعات (وسبق لمركز الدراسات والبحوث العلمية أن أعدّ دراسات لعدد من هذه المشاريع وتم تنفيذ وحدة إنتاجية تجريبية رائدة في المعهد العالي للعلوم والتكنولوجيا). وحتى وإن اقتصر الأمر، في مرحلة أولى، على تصنيع المواد الوسيطة، وذلك بالتحالف مع إحدى شركات الدول الصديقة.

6- صناعة المكونات وقطع الغيار: ينصب توجه الشركات الكبيرة على تصنيع المكونات في الخارج حيث تنخفض التكلفة وتتعزز قدرتها التنافسية، وأفادت دول نامية عدّه من هذا التوجه[46]، كونها صناعة متوسطة التقانة إجمالاً تتطلب مهارات فنية عالية و"ثقافة الصناعة" بحكم ما يتطلبه تصنيعها من التزام دقيق بالمواصفات وانعدام كلي في هامش السماح، وتتميز منتجاتها بالتنوع وبحاجتها وبتعددها الكبير وحجم سوقها المتعاظم، وتتدرج أغلب وحداتها الإنتاجية في شريحة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبتحقيق قيمة مضافة مرتفعة، وتخص هذه الصناعة المكونات اللازمة للسلع الاستهلاكية المعمرة، نخص بالذكر منها وسائط النقل، الأدوات الكهربائية المنزلية، السلع الالكترونية وبالذات المنزلية منها كالتلفزيون والراديو وأجهزة استقبال البث من السواتل، ومعدات الاتصال كالهواتف والبدالات وأجهزة اللاسلكي ومعدات معالجة المعلومات كالحاسوب (الكمبيوتر) وملحقاته. ومن ثمّ فانّه من الحيوي جداً القيام بالترويج لهذه الصناعة الواعدة جداً في سورية وتنشيطها واجتذاب القطاع الخاص بالتركيز بدايةً على عدد محدود من المكونات تتقن تصنيعها بجودة عالية وسعر منافس. مع الحرص على تطبيق القاعدة القائلة بالتدرج من السهل إلى الصعب ومن البسيط إلى المعقد من جهة، وتقليص مدة التعلّم (Learning).

7- صناعة الالكترونيات والبرامج: وهي حجر الأساس في الصناعات الرفيعة التي تقوم على كثافة التقانة والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT، التي تنتشر بسرعة فائقة عالمياً وفي قطاعات الاقتصاد الإنتاجي والخدمي كلّها، كما أنّها أساس رفع القيمة في الصناعات التقليدية وإبراز الميزة التنافسية، من خلال زيادة الانتاج وخفض التكاليف. وهي تتكون أساساً من صناعة الالكترونيات وصناعة البرامج كأكثر الصناعات ديناميكية في عالم اليوم. وظلت سورية حتى اليوم حبيسة مرحلة التجميع دون أي محتوى تكنولوجي محلي يذكر، وعلى سورية في هذا المجال أن تتجنب حلقات من سلاسل صناعة الالكترونيات وصناعة البرامج حيث تحتدم فيها المنافسة. ويمكن في

[46] وقد افادت تونس على سبيل المثال من هذا التوجه بصادرات تعدت المليار دولار عام 1010 في حين ظلت سورية بعيدة عنه.

المرحلة أولى الدخول في حلقات مثل: تصميم الأنظمة والتجميع (system design and assembly)، وتصميم أنظمة التصنيع والرقابة الهندسية وتنفيذها(Process and Control Engineering Design and Implementation)، والمصابيح الكهربائية والالكترونية الجديدة والالكترونيات الاستهلاكية البسيطة، وصناعة البرامج المنمطة (Standard) والبرامج المصممة وفقاً لحاجات الزبائن (Tailored) التي تستخدم اللغة العربية، لخدمة السوق المحلية فضلاً عن الأسواق العربية والإسلامية المتنامية (كبرامج الصناعة متعددة الوسائطMultimedia، وبرامج صناعة المحتوى Content Industries).

8– صناعة التعبئة والتغليف: تكتسب هذه الصناعة أهميتها في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، واستخدام عدد من فعالياتها للمواد المحلية وزيادة التشابك بين الصناعات وما يحدثه هذا التشابك من أثر مضاعف. وهي تؤدي، بحكم أثرها في اجتذاب المستهلك للصادرات السورية (مثل زيت الزيتون، ومعجون الطماطم، والحلويات، والألبسة، والأدوية، ومواد التجميل، ومواد التنظيف... الخ) وبالتالي فآفاق تطورها رحبة جداً، سواء لسدّ احتياجات السوق المحلية أو أسواق المنطقة، كونها تضم طائفة واسعة من المواد كالزجاج والورق والمعادن والبلاستيك والمواد المركبة، وتسمح بإقامة العديد من المنشآت الصناعية المختلفة لسد الحاجة من هذه المواد، التي سيتصاعد استهلاكها في سورية مع استعادة مجمل النشاط الاقتصادي لعافيته بعد سنوات الحرب على سورية، ومن ثمّ تعزيز سلاسل الانتاج وتحقيق القيم المضافة العالية.

النتائج:

بالارتكاز على مآلات التغيّر في طبيعة الإنتاج السلعي والخدمي والتبادل التجاري ضمن السياق الاقتصادي العالمي، أصبحت سلاسل القيمة العالمية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في رسم استراتيجيات النمو والتنمية ومحدداً أساسياً في صياغة السياسات الصناعية للدول والشركات، وخاصة في الدول النامية ومنها سورية. كما أنّ تحليل آلية نشوء هذه السلاسل وتشكّلها، من بداية متطلباتها والاستثمارات التي تضمن الاستخدام التقني العالي ورأس المال البشري والمهارات وبشكل خاص المدخلات الوسيطة والعمليات التي تحقق القيم المضافة وعبر كامل حلقاتها إلى المنتجات النهائية التي تلبي متطلبات

السوق المحلية والتصدير، يبرز أهميتها في ولوج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى أسواق التصريف الدولية، من خلال توسيع نطاق السياسات الصناعية الهادفة إلى التحرير المدروس للاقتصاد بما فيها من حرية حركة رؤوس الأموال، ووضع سياسات مواءمة لعمل الشركات الأجنبية والتشاركية مع الشركات الرائدة التي تسمح للشركات المحلية بالحصول على التكنولوجيا الحديثة والتدريب اللازم، وبناء العناقيد الصناعية والإفادة من اقتصاديات الحجم وميزات المجمعات الصناعية.

يستهدف تحليل سلاسل القيمة العالمية إبراز مكامن القوة في الاقتصاد المحلي وآليات انخراطه في الاقتصاد العالمي بهدف تعظيم القيم المضافة بالاستناد إلى المفاهيم الجديدة للإنتاج القائم على التخصص في المهام والأنشطة والميزات النسبية كإتاحة تطوير الموارد بدلاً من إنشاء سلسلة كاملة. الأمر الذي يفرض رسم سياسات اقتصادية كلية شاملة وفقاً لمدخل السلاسل وبشكل خاص فيما يتعلق بالسياسات الصناعية الهادفة إلى تعزيز مناخ الاستثمار، وتحسين بيئة عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة لناحية التدريب والتأهيل والتخصص وفتح الأسواق. فضلاً عن ذلك، ينبغي للحكومات توسيع نطاق عمل الشركات وفقاً للميزات النسبية في الاقتصاد. وتتحدد طبيعة المساهمة في سلاسل القيمة وفقاً للميزات النسبية الديناميكية، إذْ تؤدي السياسات الحكومية دوراً مهماً في الإفادة منها ومن ثمّ موقع الاقتصاد في هذه السلسلة، ناهيك عن عتبة التنمية الموقوف عندها، ولاسيّما أن معظم الدول النامية تمتلك قوة عمل رخيصة نسبياً ومتوفرة فضلاً عن المواد الأولية وبالتالي يمكن أن تنخرط في مراحل التجميع والتصنيع والعمليات والمعالجة بتشجيع الابتكار ضمن السياسات الصناعية وفقاً لطبيعة الصناعة المستهدفة وبنيتها لجهة التركيز والتوزع وحجم رأس المال المستخدم وجودة المخرجات التي تهدف إلى رفع تنافسية الصناعات والاقتصاد ضمن المعايير الدولية التي تلبي متطلبات الجودة والكمية وتعزيز عمل الأسواق.

المقترحات:

تمتلك سورية فرصة لإحداث التغيير المطلوب خاصةً في ظل تنامي الطلب المتوقع وعودة النشاط الاقتصادي في مرحلة إعادة الإعمار، وذلك باعتماد أسس الاستدامة في المقاربة التنموية لقطاع الصناعة التحويلية، المبنية على تعظيم القيم المضافة محلياً ليسهم القطاع من جديد وبزخم أكبر في عملية التنمية كلّها وخصوصاً في مرحلة التعافي المبكر، وضرورة نهوض القطاع من كبوته التي تتبع انتصارات الجيش العربي السوري على الإرهاب، وعودة عدد كبير من المناطق والمنشآت إلى عرين الدولة. ومن ثمّ لابدّ من:

1– إعادة صياغة الهيكل الصناعي المطلوب ضمن النهوض الشامل والمستدام بحسن استغلال الموارد والطاقات الكامنة لسلاسل الانتاج في فروع النشاط الصناعي، إذْ تتمتع سورية بميزات نسبية كبيرة في عدة فروع من الأنشطة الصناعية (من الصناعات الغذائية إلى صناعة الإسمنت والحديد والأسمدة وصناعة مكونات الغيار وقطع التبديل، ومروراً بصناعة التعبئة والتغليف وتقانات المعلومات).

3– تنفيذ استراتيجية تنطلق من مبدأ الاعتماد على الذات، وتعزز من مقومات التنافسية لقطاع صناعي يضم نسيجاً متماسكاً من الصناعات المتشابكة فيما بينها وبمحركات نمو ذاتية، يتصاعد محتواها التكنولوجي والمعرفي باستمرار، وفي مراحل سلسلة القيمة كلّها. ومن ثمّ لابدّ من تنفيذ تحليل دقيق ومستمر لفروع النشاط الصناعي كلّها وبترابطاته مع القطاعات الأخرى، وأهمية استغلال الفرص الكامنة والواعدة، واستهداف سلاسل الانتاج المتقدمة بدلاً من تصدير الخامات، أو الارتكاز على الريوع بعوائد متقلبه بحسب تذبذب أسعار الخامات في السوق الدولية.

3- تبني السياسات الاقتصادية الكلية والفرعية (التجارية والاستثمارية والابتكارية والهيكلية والعمالة، والصناعية) الهادفة لمؤازرة القطاع الخاص ضمن معايير الحوكمة الشفافة، وتحديداً دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في النفاذ إلى الأسواق (من التدريب والتمويل وتقنيات المعلومات والتعاقد وخدمات الأعمال، إلى حوافز التنسيق والتشبيك فيما بينها) لزيادة كفاءتها وتخفيض التكاليف وزيادة المرونة في أعمالها وزيادة حجم السوق.

4- إنشاء عناقيد ومجمعات صناعية (قطاعية كتعظيم القيم المضافة من صناعة زيت الزيتون، أو جغرافية في مناطق إنتاج النسيج والملابس باستهداف المراحل المتقدمة من الإنتاج والتسويق الدولي)، بحيث تربط المنتجين في سلاسل ومراحل الإنتاج إمَّا بشكل عنكبوتي متتابع، أو بتجميع المكونات من مصادر مختلفة، وتلتزم باتباع المعايير الدولية لتعظيم القيمة المضافة، وزيادة التصدير وتخفيض الضغط على استيراد السلع الوسيطة والجاهزة، ومن ثمّ تعظيم اسهام قطاع الصناعة كمحرك للنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

5- إدماج قوة العمل الموجهة سابقاً في أعمال غير إنتاجية أو في أنشطة مبعثرة وبورشات متناثرة إلى مجالات إنتاج ضمن خارطة استثمار ومنظومة صناعية متكاملة تسمح بترجمة الفرص الكامنة واستغلال الموارد والمواد الأولية المتوفرة وتلائم مكونات النسيج الصناعي وتحقيق النمو ذاتي الدفع، وبمنافع كلية يفيد منها المنتجون كافة. في تحقيق التنمية الصناعية المطلوبة بإلحاح ،وخاصة مع توسع عملية إعادة البناء والإعمار في سورية.

المراجع References:

المراجع العربية:

1. مشروع سورية 2025، التقرير الوطني الاستشرافي الاول: سورية 2025، ص 168-170 وص299.
2. صالح أحمد و أيوب عريش زياد، "الإطار الاستراتيجي لإعادة البناء في سورية، بحث قيد النشر، (الموافقة 2018/4/22)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق.
3. تقرير تحليل سلسلة القيمة وإطار الاستراتيجية لصناعة الغزل والنسيج، معد من قبل فريق عمل "جيرزي" (Gherzi) لصالح وزارة الصناعة في سورية بالتعاون مع منظمة اليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شباط 2006.
4. تقرير تتبع تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة، قطاع الصناعة التحويلية، هيئة التخطيط والتعاون الدولي، شباط 2008.
5. تقرير سورية بعد الأزمة، محور النمو والتنمية، الفصل الثالث: تحليل واقع الصناعة التحويلية (فصل معدّ بالتعاون بين وزارة الصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، هيئة التخطيط والتعاون الدولي 2018.

المراجع الأجنبية:

1. Antràs,P and Gortari,A. (2017), On the Geography of Global Value Chains, NBER Working Paper No. 23456.
2. APEC Policy Support Unit, 2016. Promoting SMEs' Integration into Global Value Chains in Major Industries - Comprehensive Policy Report, APEC. Lima, Peru.
3. Baldwin, R. 2011. Trade and industrialization after globalisation's 2nd unbundling: How building and joining a supply chain are different and why it matters, CEPR Discussion Papers 8768. London.
4. Baldwin, R. Venables, A. 2010. Spiders and snakes: offshoring and agglomeration in the global economy, NBER Working Paper No. 16611.
5. Baldwin, R. (2012), Global manufacturing value chains and trade rules, World Economic Forum, Geneva.
6. Bamber, P, Gereffi,G. et al. 2013. Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains. OECD .Paris.
7. Bamber, P. and Fernandez-Stark.K. 2013. Global Value Chains, Economic Upgrading and Gender: The Horticulture Industry. World Bank. Washington, D.C.
8. Coase, Ronald H. (1937), "The Nature of the Firm, Economica. 386–405.
9. Dahlan, J. 2015, Upgrading in Global Value Chain of Malaysian Aviation Industry, Procedia Economics and Finance. Volume 31, 2015, Pages 839-845
10. Dalle. D, Fossati. V, Lavopa. F, 2013. Industrial policy and developmental space: The missing piece in the GVCs debate, Revista argentina de economia internacional. No.2.
11. Dedrick, J, Kraemer.K, and Linden, G. 2010. "Who Profits From Innovation in Global Value Chains? A Study of the iPod and Notebook PCs." Industrial and Corporate Change 19(1): 81–116.
12. Durand. C, 2016, Toward a Progressive Rejuvenation of Industrial Policy, Rosa Luxemburg-Stiftung, Brussels.
13. Frederick W. Mayer & Nicola Phillips, 2017. Outsourcing governance: states and the politics of a global value chain world, New Political Economy, 22:2, 134-152

14.Gereffi. G, 2014, Global value chains in a post-Washington Consensus world, Review of International Political Economy, Vol. 21, No. 1.
15.Gerffi.G, Fernandez.K. 2016. Global Value Chain Analysis: A Primer. Duke Center on Globalization, Governance & Competitiveness. US.
16.Gereffi, G., J. Humphrey and T. Sturgeon, 2005, "The governance of global value chains", Review of International Political Economy 12(1), 78-104.
17.Gereffi.G, Lee.J, 2015. Global value chains, rising power firms and economic and social upgrading, critical perspectives on international business, Vol. 11 Issue: 3/4, pp.319-339.
18.Globerman. S, 2011, Global Value Chains: Economic And Policy Issues, Western Washington University and Simon Fraser University
19.Hoekman, B. 2014, Supply chains, mega-regionals and multilateralism: a road map for the WTO, CEPR Press, London.
20.Kierzenkowski1. R, Pain. N, Rusticelli1.R, Zwart.S, 2016, The Economic Consequences of Brexit, OECD Economic Policy Papers, Paris.
21.Low, P. Tijaja, J. 2013, Effective Industrial Policies and Global Value Chains, Fung Global Institute, Hong Kong.
22.OECD and World Bank, 2015. Inclusive Global Value Chains: Policy options in trade and complementary areas for GVC Integration by small and medium enterprises and low-income developing countries. Report prepared for submission to G20 Trade Ministers Meeting, Turkey. OECD publishing.
23.OECD. 2013. Interconnected Economies: Benefiting From Global Value Chains. OECD Publishing, Paris.
24.Porter, M. (1985). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, New York: Free Press.
25.Samuelson.W, Mark.S, 2014. "Managerial Economics", 8th Ed, Wiley. INC.
26.Sydor. A, 2011, Global Value Chains: Impacts and Implications Editor's Overview, Foreign Affairs and International Trade Canada
27.Taglioni, D, and Winkler. D. 2016. Making Global Value Chains Work for Development. Trade and Development series. World Bank. Washington, DC.

28. UNCTAD, 2015, Tracing The Value Added In Global Value Chains, United Nations.
29. UNIDO, 2015, Global Value Chains and Development: UNIDO's Support towards Inclusive and Sustainable Industrial Development, Vienna International Centre.
30. UNIDO, 2015, Global Value Chains, Development and emerging economics, working paper 18, Vienna International Centre.
31. World Bank, OECD, WTO. 2017, Global Value Chain Development Report 2017, World Bank. Washington, DC.
32. WTO. (2012), World Trade Report 2012 Trade and public policies: A closer look at non-tariff measures in the 21st century. World Trade Organization, Geneva.

تاريخ ورود البحث:2018/6/24
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2018/7/17